S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/24484
24 August 1992
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

مجلس الأمن

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويتشرف بأن يحيل إليه طيه رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجهة إليه من وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون فيما يتعلق بالانتخابات المحلية والوطنية القادمة .

وسوف يشعر الممثل الدائم للمملكة المغربية بالامتنان لو تفضل الأمين العام باتخاذ ما يلزم نحو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

240892

240892 240892 92-39962

المرفق

رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في المغرب

كما تعلمون فإن المملكة المغربية تقوم منذ عدة سنوات ، باقتناع وتصميم ، بعملية هامة للإصلاح السياسي والاقتصادي بهدف دعم المكاسب الديمقراطية وتعزيز رفاه الشعب المغربي .

وفي إطار هذه العملية ، أجريت مؤخرا انتخابات تشريعية في جميع أنحاء الأراضي المغربية ، بما في ذلك الإقليم الصحراوي ، في عام ١٩٧٧ ، ثم في عام ١٩٨٤ .

وعندما انتهت في عام ١٩٩٠ ولاية البرلمان ، وفقا لنص الدستور ، كانت الأمم المتحدة قد بدأت في تنفيذ خطة التسوية لإجراء استفتاء من أجل تقرير المصير فيما يسمى إقليم الصحراء الغربية .

ولتفادي أي سوء فهم أو قلق ، قرر المغرب في ذلك الوقت ، من خلال تعديل دستوري جرى اعتماده عن طريق استفتاء ، تمديد فترة البرلمان الحالي لمدة سنتين ، كإجراء استثنائي ، اعتقادا منه بأن تلك الفترة ستكون كافية لتنفيذ خطة التسوية .

وبعد ذلك ، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة برنامجا زمنيا تفصيليا ، واعتمد مجلس الأمن ذلك البرنامج . وطبقا لذلك البرنامج الزمني ، كان من المقرر أن يجرى الاستفتاء خلال الأسابيع القليلة الأولى من عام ١٩٩٢ بما يمكن المغرب بعد ذلك من إجراء انتخابات وطنية طبقا للمهلة الدستورية المحددة .

ولسوء الحظ فإنه لأسباب أعربت الأمم المتحدة ، كما أعرب المغرب ، عن الأسف بالنسبة لها ، لم يكن من الممكن تنفيذ الخطة في حدود الفترة الزمنية المقررة وانقضت فترة السنتين دون تحقيق الهدف المحدد .

واليوم ، تجد المملكة المغربية نفسها في لحظة حاسمة بالنسبة لمستقبلها . واستجابة لمشاغل الشعب المغربي الجديدة ولمتطلبات المرحلة الحالية ، يستعد المغرب لاعتماد دستور جديد ، عن طريق الاستفتاء ، ولإجراء انتخابات محلية ووطنية كما حدث في الماضي .

إن الأمر يتعلق بمتطلبات ديمقراطية وطنية لا تملك حكومة المغرب إلا أن تحققها .

ولذلك فإني أود أن أوضح ، نيابة عن حكومة صاحب الجلالة الملك ، أنه ليس من الممكن أن يربـط إجراء استفتاء دستوري وانتخابات وطنية ، بأي شكل من الأشكال ، عن قرب أو عن بعد ، بالاستفتاء المنتظر إجراؤه طبقا لخطة التسوية وذلك بالنظر إلى الاختلاف الجذري في طبيعة ، وهدف ، المسألتين .

وفي الوقت نفسه فإني أود أن أؤكد لكم من جديد أن المغرب يلتزم بثبات بمواصلة تعاونه الكامل معكم ومع ممثلكم الخاص بحيث يمكن تنفيذ مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، في ظل أفضل الظروف الممكنة ووضع خطة التسوية ، من جميع جوانبها ، موضع التنفيذ بدعم من مجلس الأمن .

(توقيع) عبد اللطيف الفلالي
وزير الدولة للشؤون
الخارجية والتعاون

- - - - -